

### بيان صحفي

## مشاركة المرأة في انتخابات على غير أساس الإسلام تعاون على الإثم والعدوان

أكد وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي كمال حسن علي، أكد على مخرجات ورشة عرض دراسة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة ٢٠١٠م والتي خرجت بنتائج وتوصيات تؤكد على قوة مستقبل الانتخابات القادمة. ووصف الوزير لدى مخاطبته يوم الخميس ٢٠١٥/١/٢٢م بقاعة الصداقة بالخرطوم الورشة التي نظمتها مركز المرأة لحقوق الإنسان بحضور عدد من الوزراء ووزراء الدولة ووكيل الوزارة ومديرة مركز الحقوق ومنظمات المجتمع المدني، وصف الدراسة بأنها توفرت لها كل شروط البحث العلمي.

وأعرب الوزير عن أمله بأن تكون مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة أوسع مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، وأشاد بمركز المرأة للحقوق وبكل المكاسب التي حققتها المرأة السودانية في كل المجالات ومطالباً بالمزيد من مضاعفة الجهد وتقديم الدعم القانوني والتمكين السياسي للمرأة.

وقال الوزير إن المشاركة السياسية الواسعة الآن للمرأة لم تأت من فراغ وليست مجاملة لتزيين شكل الدولة وإنما جاءت عن جدارة واقتدار.

يذكر أن الدراسة اشتملت تحليل البيانات العملية بالإضافة إلى المسح الميداني والذي جرى في خمس ولايات، وكشفت أن مشاركة النساء كانت هي الأعلى في انتخابات ٢٠١٠م مقارنة مع الرجال بنسبة بلغت ٥٢% مقابل ٤٨% للرجال، وبلغت نسبة الرضا العام للانتخابات ٦٥% و ٧٥% منهن أكدن استعدادهن للانتخابات القادمة "وكالة السودان للأبناء"

إن مشاركة المرأة في الانتخابات السابقة لهدى تعاون على الإثم والعدوان لا تمتدح بل تذم، لأنها مشاركة في انتخابات أعطت شرعية لفصل جنوب السودان عن شماله؛ تلك الجريمة النكراء، كما أنها مشاركة لاختيار رئيس جمهورية يمثل إرادة الشعب، ولا يحكم بما أنزل الله، كما أنها مشاركة أوجدت برلماناً يشرع بأهواء البشر فأصبح الحلال حراماً والحرام حلالاً قال تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾.

إن واجب النساء، كما هو واجب الرجال في السودان، عدم المشاركة في هذه الانتخابات، بل عليهن التعاون على البر والتقوى بالعمل الجاد لتحكيم شرع الله في دولة الإسلام؛ دولة الخلافة التي أظل زمانها؛ حيث إن السيادة فيها لأحكام الإسلام وقيمه ومقدساته ولا قيمة لأي استفتاء أو رأي يخالف أي حكم شرعي دق أم جل، مهما كان عدد الجماهير المصوتة له والمتعاطفة معه.

كما يجب أن تعزز المرأة المسلمة بدورها العظيم الذي كلفها به الإسلام في الحياة السياسية القائمة على أساس الإسلام في مجتمع إسلامي وهو المشاركة كما الرجل، سواء بسواء في اختيار الخليفة ومحاسبته على أي تقصير أو انحراف عن تطبيق الشرع، أو عدم رعاية مصالح الأمة بالشكل المناسب، هذا الدور الذي سلب منها وأعطيت عوضاً عنه المشاركة في إيجاد من يبعدها عن شرع الله، فاستحقت ضنك المعيشة قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾.

إن نشر هذه الدراسة في هذا الوقت لهو حشد وابتزاز سياسي، وإعادة إنتاج لمعصية الحكم بغير ما أنزل الله لإعطاء شرعية زائفة لحكام ظالمين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ومن لم تع حجم الجريمة والإثم العظيم سابقاً فلعل الله أراد بها خيراً حتى تكفر عن ذنب عظيم بامتناعها عن المشاركة في الانتخابات القادمة، بل الاضطلاع بدورها السياسي الشرعي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالكفاح السياسي والصراع الفكري لتغيير الأفكار والمفاهيم المغلوطة والدجل السياسي لإيجاد رأي عام منبثق عن وعي عام على أفكار ومفاهيم الإسلام للمساهمة الفعالة في إيجاد دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

الناطقة الرسمية لحزب التحرير في ولاية السودان - القسم النسائي